

المصدر :

المدينة المنورة

التاريخ :

٢٠٠٦-٨-٢٩

الصفحات :

٣

العدد :

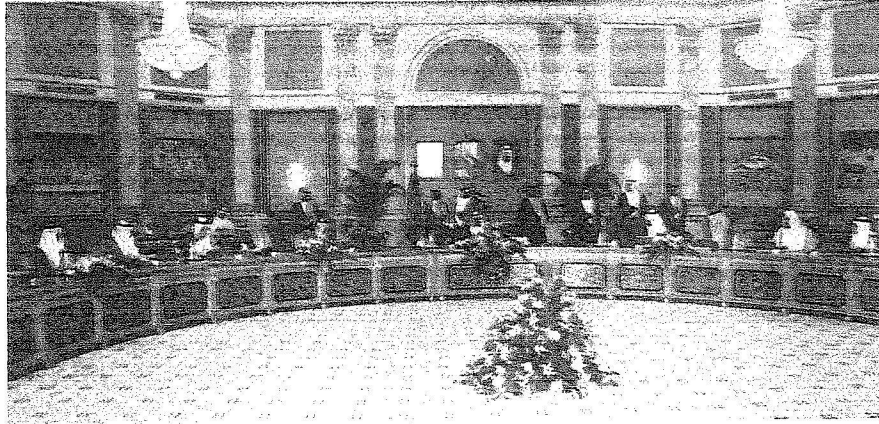
١٥٨٣٣

المسلسل :

٢٠

خادم الحرمين في مجلس الوزراء: المملكة تحمل الخير للمواطنين ومختلف المناطق دون تفرقة

غرامات متدرجة تصل إلى ألف ريال لفقد البطاقة الشخصية أو دفتر العائلة



خادم الحرمين لدى تروسه لجلسة مجلس الوزراء

إعلان مقولة الملك (من تحب بدون المواطن السعودي) متهجا لعمل الأجهزة الحكومية

جدة - واس

أعلن مجلس الوزراء امس مقولة خادم الحرمين الشريفين (من نحن بدون المواطن السعودي) متهجا لعمل كل الأجهزة والمؤسسات الحكومية. جاء ذلك خلال الجلسة التي رأس خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بعد ظهر امس في قصر السلام بجدة. وأكد المجلس سعي المملكة لتحقيق السلام بعيدا عن المصالح الشخصية الضيقة او الترويج لفكر معين او فرض توجه واحد على احد. وأشار وزير الإعلام الى بدء بلورة الرؤية الاستراتيجية لخادم الحرمين التي تركز على فتح الباب امام الاستثمار الاجنبي وتطوير التعليم وتحسين استثمار الثروات والعمل من اجل خير المواطنين بدون تفرقة بين المواطنين او المنطقة واخرى. ووافق المجلس على تعديل المادة ٧٦ من نظام الاحوال المدنية التي تقضي بتغريم من يفقد بطاقة الهوية الوطنية او دفتر العائلة ١٠٠ ريال في المرة الثانية ١٠٠ ريال ترتفع الى ٣٠٠ في الثالثة و ١٠٠٠ ريال في الرابعة. وفي بداية الجلسة اطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على جملة الاتصالات واللقاءات التي يجريها حفلة الله حول الاوضاع في المنطقة ونوه خادم الحرمين الشريفين باهمية المباحثات التي جرت مع جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية أثناء زيارة جلالة للمملكة يوم الاربعا الماضي وما يجمع بين البلدين

بلورة الرؤية الاستراتيجية للملك بفتح الاستثمارات وتطوير التعليم

المصدر :

المدينة المنورة

التاريخ :

٢٠٠٦-٠٨-٢٩

الصفحات :

٣

العدد : ١٥٨٣٣

المسلسل : ٣٠

الصيغة المرفقة بالقرار.

حالات الكوارث متى ما أثبتت ذلك في محاضر رسمية *
٩- تتولى إدارات الأحوال المدنية استيفاء الغرامات المشار إليها في الحال استثناء من أحكام المادة ٨٣ من هذا النظام وفي جميع الحالات يكون التعويض عن التالف والمفقود وفقا للإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية. وقد أعد رسوم بذلك.

ثالثا: وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي وزير التجارة والصناعة أو من ينيبه بالتباحث مع الجانب البولندي لاعتماد مشروع برنامج تعاون تجارى بين وزارة التجارة والصناعة في المملكة العربية

الشقيقين من توافق الرؤى والتعاون الوثيق وقناعتها بضرورة العمل المشترك لتجنب المنطقة ما يحدث بها من مخاطر وأطماع وأكد حفظه الله أن المملكة بحكم أوضاعها الطبيعية والقضايا العربية والإسلامية تسعى بكل قلبها لوضع حلول جذرية وجوهرية للمشكلات التي تهدد أمن واستقرار المنطقة ومن ثم استقرار العالم بأسره سواء فيما يخص عملية السلام أو ما يتعرض له الشعب العراقي الشقيق من أساسي أو تطور الأوضاع في لبنان وفلسطين وأن المملكة تنطلق في كل هذا من قبحها ولصالح الأمة بجميع مكوناتها وتحقيقا للسلام للجميع بعيدا عن المصالح الشخصية الضيقة أو الترويض لفكر معين أو فرض توجه واحد على أحد فالمملكة هي بيت الأمة ومجمع العروبة ونافذة التواصل مع العالم بندية وثقة.

وأوضح وزير الثقافة والإعلام يابدين أمين مدني في بيانه عقب الجلسة أن المجلس أكد أن ما تقوم به المملكة من أنوار سياسية أساسية على صعيد قضايا المنطقة والعالم وكذلك اعتدال سياساتها التخطيطية وعبئتها بفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية وتطويرها للعلمية والتعليمية وخصوصا في مجال العلوم الحديثة والتقنية يبلور الرؤية الاستراتيجية التي أكد عليها حفظه الله من أن المملكة هي الدولة التي قامت على الإسلام والتي تعزز بخدمة الحرمين الشريفين متوكله على الله دوما وتحمل الخير لمواطنيها ولشفاقتها ولإصداقتها وللشريعة جمعاء دون تفرقة بين منطقة ومنطقة أو بين مواطن ومواطن وتحسن استثمار ما حباها الله به من ثروات لما فيه خير الوطن حاضرا ومستقبلا وفتح الباب أمام كل مكونات الوطن للمشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وأضاف وزير الثقافة والإعلام أن المجلس أعلن مقولة خادم الحرمين الشريفين من نحن بدون المواطن السعودي منهجا لعمل كل الأجهزة والمؤسسات الحكومية. وأفاد معالي وزير الثقافة والإعلام أن المجلس أصل بعد ذلك مناقشة جدول أعماله وأصدر من القرارات ما يلي أولا:

وافق مجلس الوزراء على التوصيات الواردة في المحضر الثالث والخمسين المرفوع من اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري بشأن كيفية التعامل مع الوثائق الرسمية ودواولها في الأجهزة الحكومية وذلك وفق

ثانيا: وافق مجلس الوزراء بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم ٢٥/٣٩ وتاريخ ١٤٢٧/٥/٢٩هـ على تعديل المادة ٧٦ من نظام الأحوال المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٧ وتاريخ ١٤٠٧/٤/٢٠هـ لتصبح بالنص الآتي: إذا فقدت أو تلفت البطاقة الشخصية بطلاقة الهوية الوطنية أو نفقر العائلة سجل الأسرة فيجب اتخاذ الآتي:

١ - على صاحب المصلحة تبليغ إحدى نواتر الأحوال المدنية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الفقد أو التلف.

٢ - إذا فقدت أي من الوثيقتين أو تلفت المدة يعوض عما فقد أو تلف مع أخذ تعهد عليه بالمحافظة عليها.

٣ - إذا فقدت الوثيقة أو تلفت للمرة الثانية يعرض حاملها عنها بعد أن يدفع غرامة قدرها مائة ١٠٠ ريال وفي كل مرة تالية تتكلف فيها الوثيقة يدفع حاملها الغرامة نفسها.

٤ - إذا فقدت الوثيقة للمرة الثالثة يعرض حاملها عنها بعد أن يدفع غرامة قدرها ثلاثمائة ٣٠٠ ريال.

٥ - إذا فقدت الوثيقة للمرة الرابعة يعرض حاملها عنها بعد أن يدفع غرامة قدرها ألف (١٠٠٠) ريال وفي كل مرة تالية تتفقد الوثيقة يدفع حاملها الغرامة نفسها.

٦ - إذا فقدت الوثيقتان أو تلفتا في آن واحد فكل فقد أو تلف عقوبته في ضوء ما أشير إليه سابقا.

٧ - إذا كان التبليغ بعد فوات المدة المحددة وقبل انقضاء سنة من تاريخ الفقد أو التلف يدفع صاحب الوثيقة غرامة تأخير قدرها ١٠٠ ريال أما إذا انقضت سنة من تاريخ الفقد أو التلف فتحال الأوراق إلى اللجنة المختصة بموجب المادة ٨٣ من هذا النظام لتقرير ما يجب حبال مجازاته عن التأخير في الإبلاغ وتطبيق الغرامات المشار إليها بحسب الحال.

٨ - لا تخسب الغرامات المنصوص عليها في الفقرات السابقة عند فقد أي من الوثيقتين أو تلفهما بسبب الحريق أو الحوادث أو السرقة أو في

المصدر : المدينة المنورة

التاريخ : ٦-٣-٨٠-٢٩ العدد : ١٥٨٣٣

الصفحات : ٣ المسلسل : ٢٠

تسعى لتحقيق السلام بعيداً عن المصالح الشخصية أو الترويج لفكر معين

السعودية ووزارة التجارة والصناعة في جمهورية بولندا في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار والتوقيع عليه.

رابعا: وافق مجلس الوزراء على طلب معالي وزير المالية تجديد عضوية كل من معالي الأستاذ عبدالعزيز بن زيد القريني والأستاذ محمد عبيد بن زقر والأستاذ عبدالعزيز بن محمد العذل أعضاء في مجلس إدارة مؤسسة النقد العربي السعودي لمدة خمس سنوات بدءاً من تاريخ ١٣/٣/١٤٢٧ هـ. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

خامسا: وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي وزير الصحة أو من ينيبه بالبحث مع الجانب البولندي لأعداد مشروع مذكرة تفاهم في المجالات الصحية بين وزارة الصحة في المملكة العربية السعودية ووزارة الصحة في جمهورية بولندا والتوقيع عليه في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار ورفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

سادسا: وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي رئيس مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية أو من ينيبه بالبحث مع الجانب البولندي في شأن مشروع مذكرة تفاهم للمعاون العلمي والتقني بين مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية في المملكة العربية السعودية والإكاديمية البولندية للعلوم والتوقيع عليه في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية اللازمة.

سابعا: وافق مجلس الوزراء على تعيينين بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة وذلك على النحو التالي:

١- تعيين أحمد بن محمد بن حسن الغنام على وظيفة مدير عام برنامج الصناعات بالمرتبة الخامسة عشرة بالصندوق السعودي للتنمية.

٢- تعيين الدكتور فيصل بن حمود بن بجاد العماج على وظيفة مستشار إداري بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الداخلية.